

ووافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس بالاجماع على قانون إنشاء محكمة الأسرة في مداولته الأولى. كما أحال المجلس قانون تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقات الى لجنة مشتركة بين لجنتي الشؤون التشريعية والقانونية وشؤون الداخلية والدفاع البرلمانيتين لمراجعة التعديلات المقدمة عليه، حيث عرض التقرير للمداولة الثانية وتمت الموافقة عليه بالإجماع خلال الجلسة.

ووافق المجلس في جلسته العادية على طلب نيابي بتخصيص ساعة في بداية جلسته اليوم لتأبين المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية تقديراً و عرفاناً بدوره وتخليداً لذكراه - طيب الله ثراه.

تابع الجلسة: ساجد عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السهيل - خالد الجنيل

# جمع السلاح .. مداولة ثانية



الغانم والشيخ محمد خالد وفصيل الكندري (هاني الشمري)



الرئيس الغانم ود.عبدالحاميد دشتي وعبدالله المعروف



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وعبدان عبدالصمد وأنس الصالح على المنصة ويبدو بدر ششتري والأمانة العامة

العالي لديهم حسابات مع «التأمينات». بالنسبة لهيئة التطبيق، استعانت بالأجانب وأعطوهم رواتب عالية في وقت كانت العقود على 150 ديناراً، ورد الوزير بأن الموضوع معروض على القضاء، لكن الأمر لم يعرض على القضاء ووجهت سؤالاً ملحفاً بشأن قرار الإحالة الى القضاء ولم يصلي شيء لأنه لم يحل الى القضاء. مدير عام التطبيق يعطي الوزير إجابات مغلوطة عن مخالفات التطبيق، هناك تجاوزات، نشروا

حصاد لوزير التربية والتعليم العالي بشأن كفرة التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية في «التطبيقي». سعدون حماد: كثرت هذه المخالفات في هيئة التطبيق ولم يأتني السؤال خلال أسبوعين، فنرجو الالتزام بالرد على الأسئلة، فوجهت سؤالاً الى وزير المالية عن «التأمينات» والأموال العامة المنهوبة لكن لم يأتني الرد.

السكانية انتفضت وأصبحت أمورها جيدة، وينبغي فض التشابك بين وزارتي الداخلية والشؤون من حيث العمالة ومعالجة هذا التشابك وفض العمالة الزائدة، ونستغرب أن هناك جاليات عليها «بلوك»، نظام العمالة يخدم تجار الإقامات ولا يخدم أصحاب المشاريع. تجار الإقامات ومافيا الإقامات ينبغي مواجهتهم من الحكومة وهناك جنسيات لا بد من جلبها من الخارج.

90% تقع على أيدي الوافدين والأزدحام في الطرق والإحصائيات تبين أن عدد الوافدين المالكين للسيارات كبير جداً، المشكلة أن هناك أصحاب شركات لا يجدون عمالة لتنفيذ أعمالهم لكن تجار الإقامات وتجار العمالة السائبة والهامشية، فرد القوى العاملة بأن يأخذ من السوق المحلية، صاحب المشروع يحتاج الى مهن حرفية يقولون له اذهب الى السوق المحلي. فلماذا تقيدين بأن آخذ من السوق المحلية؟ كل الدول التي عالجت التركيبة

● فيصل الشايح: مكثت بالرد. سؤال النائب د.عبدالله التميمي لوزير التخطيط بعدد الوافدين من الجنسيات العربية والإسلامية. ● عبدالله التميمي: سألت النائب بقصد استبيان الخلل الشديد في التركيبة السكانية في الكويت، ولم نجد في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي فوضى مثلما نجدها في الكويت، وأعداد كبيرة وفلكية تفوق أعدادها عدد سكان الكويت. الجريمة في الكويت 85 أو

صباح الأحد بالكامل من ناحية القسائم وكذلك المنازل وجار التنسيق مع جهات الدولة لتنفيذ الخدمات من مخفر ومستوصف ومدارس والمركز الصحي والخدمات مجدولة وستفتتح تباعاً. وبالنسبة للطريق فتم ترسية المناقصة وستبدأ في تنفيذه في أكتوبر القادم أو ديسمبر على أبعد تقدير. ● محمد الحويطة: نعم التوزيع يسير على ما يرام لأن القضية الإسكانية من أولويات السلطنتين. سؤال النائب فيصل الشايح لوزير البلدية

**الصالح: وزير التربية مطالب بثبات الهيكل الوظيفي لمعهد الأبحاث الحويطة: نطالب وزير الإسكان باستكمال خدمات ومرافق مدينة صباح الأحمد**

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العلنية العادية أمس 27 يناير 2015، عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار. التصديق على المضايقات يصادق المجلس على المضايقات ذات الأرقام التالية 1324/أ، 1324/ب، 1324/ج بتاريخ 13 و14 و15 يناير 2015. وصادق المجلس على المضايقات.

بند الأسئلة

انتقل المجلس لمناقشة

الأسئلة

سؤال النائب خليل الصالح

لوزير الصحة حول معهد

الكويت للأبحاث العلمية

والهيكل التنظيمي له.

● خليل الصالح: الوزير

جريس على هذه الوزارة

وتعاقب عليها أكثر من وزير

معهد الأبحاث ومن يديره

يغير في الهياكل الإدارية في

فترة التي أخرى حتى وصل

الأمر الى أن الخدمة المدنية

لم توافق عليه، فلصالح

من هذا التغيير من الهيكل

الوظيفي لمعهد الأبحاث؟

فهذا ينعكس على الإنجاز،

معهد الكويت للأبحاث هو

المعين الذي يعطي الدولة

الأفكار وقضايا العلوم

والبرامج التكنولوجية

ولكن أصبح همه يأتي بمن

حتى اعتبر كئنة عسكرية

لتمرير القضايا التي بها

مشاكل، وكلي ثقة في هذا

الوزير النشيط في إعادة

تقديم هذه الهياكل الإدارية

في المعهد ذي الميزانية

الضخمة.

سؤال النائب د.محمد

الحويطة لوزير الإسكان

لإفادته بالبيانات والمعلومات

عن الخطة الزمنية لتوزيع

الوحدات السكنية لأهالي

ضاحية صباح الأحمد.

● محمد الحويطة: هناك

تساؤل من الأهالي حول

استكمال تنفيذ المناطق

الخاصة بالخدمات،

والوزير شكّل لجنة في

هذا الشأن لأنها من كبرى

مدن الكويت ومن المتوقع

أن تكون محافظة مستقلة

في المستقبل، فنرجو

استكمال باقي المرافق ومنها

المستوصفات والمستشفيات

وجامعة ومعاهد ومراكز

تعليمية والمخافر فنتمنى

أن يتم الاستعجال في

بناء المخافر والجمعيات

التعاونية وتنفيذ المخطط

الخاص بالإنارة والتشجير،

وأن يكون هناك اهتمام

خاص بها لأنها تحمل اسم

صاحب السمو ونتمنى من

باقي الوزراء أن يستعجل

في توفير الطمانينة

والاستقرار وتنفيذ طريق

الوفرة وإرساله الى لجنة

المناقصات للاستعجال في

تنفيذه.

● وزير الإسكان: ياسر أبل:

تم توزيع الوحدات لمدينة

## موسى يطالب العيسى بتغيير بعض القيادات في «التربية»

للوزارة ويعطل مصالح المواطنين. وشدد موسى خلال تصريحه على أهمية ان يقوم العيسى بإجراء عملية اصلاحية على مستوى القيادات في التربية توازي عمله الاصلاحية في المجال التعليمي، مؤكدا ان السكوت عن بعض تلك القيادات لم يعد ممكناً.

وتعطيل مصالح الناس بحجة القانون، مطالباً بضرورة عمل نفضة وتغيير في هذه القيادات واستبعاد غير القادرين على مواكبة التطور او غير المناسبين لمواقعهم الحالية، مشيراً الى ان احد القياديين تخصصه ذو طابع فني، الا ان مهامه الوظيفية تتعلق بالجانب الاداري وهو ما يعوق العمل ويؤثر على الاداء العام

الى آفاق التكنولوجيا ومضيه في مشروع رخصة العلم يعد من دروب استشراف المستقبل لوضع التعليم في الكويت بمستوى الجودة والنوعية العالميين. واذاف ان بعض القياديين في الوزارة يعملون ضد الوزير من خلال عدم ادراكهم للواقع والفرق في بحر البيروقراطية والروتين

اشاد النائب ماجد موسى بوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى وبأدائه المميز لاصلاح اوضاع الوزارة والارتقاء بمستوى الاداء والاهتمام بالوضع التربوي والتعليمي. وقال موسى، في تصريح صحافي أمس، ان اصرار الوزير على نقل التعليم من التلقين

**التميمي: خلل وفوضى في التركيبة السكانية في الكويت بعكس دول الخليج**



حماد: هيئة «التطبيقي» استعانت بوافدين وأعطتهم رواتب عالية



محمد الرشيدى وفارس العتيبي ومحمد الجبري



سعد الخنفور وحمد سيف وماجد موسى في حديث مع الشيخ محمد خالد



سعد الخنفور وسعدون حماد

مَشَارِكَةُ الْعَمَلِ

# الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

**المحامي عادل قربان وإخوانه**

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدتهم الحاجة

**صفية حسين محمد قلي**

تغمده الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ



م. عادل الخرافي مترئسا للجلسة



عيسى الكندري



ديوسف الزهراني



الشيخ خالد الجراح

# المجلس يخصص ساعة لتأبين خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبدالله



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ خالد الجراح



الشيخ محمد خالد متحدثا في الجلسة



الشيخ صباح خالد والياسر ابل والشيخ سلمان الحمود

الطبيبائي فأسأل النواب هل هذه الشكوى كيدية أم لا، ونبيل الفضل مؤمن بأن الشكوى حق لكل شخص، الأخ نبيل موافق على التقرير، امتنعت لأن هذه الشكوى من الشكوى الكيدية فعلا، لأن الشكوى حق وعندنا قضاء نزيه، وهذا يتطلب دراسة من جميع النواحي.

● نبيل الفضل: كلام الأخ عبدالحميد دشتي صحيح لأننا مستقصون من النواب السابقين، وتقدمت باقتراح بتعديل المرئي والمسموع بأن من يريد الشكوى يقدم

**العيسى: يدنا ممدودة للتعاون مع النواب لمعالجة والحد من المخالفات في «التطبيقي»**

امتناع 2، الحضور 40. ● المجلس وافق على رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد. ● طلب رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في القضية جنح مباحث (حصر نيابة الفروانية). ● مبارك الحريص (المقرر): انتهت اللجنة الى رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل لعدم توافر الكيدية في الدعوة. ● د.عبدالحميد دشتي: بالرغم من الحصانة النيابية، الشاكي هو مسلم البراك، والثانية من وليد

عبدالحميد دشتي: سمعنا من الأخ سعدون حماد ولكنه مؤمن بحق التقاضي، وبالإلماس هو من المطالبين برفع الحصانات ومن أساء له هو حفيد الشيخ عطية الأثري، ولنسمح له في أمان بإذن الله، وساطلب رفع الحصانة عني، كما أن اللجنة رأت رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد. وجرى التصويت نداء بالإسم على طلب رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 32، عدم موافقة 6،

المدير العام، فمن البديهي أن تشهد مع المدير العام وإذا كل واحد في مكان حكومي يحتج بأن أي نائب يدش عليه فهذه جهة حكومية. ● نبيل الفضل: أرجو عدم تضييع وقت المجلس بالتصويت نداء بالإسم لتوفير وقت المجلس. ● مزروق الغانم: بالنهائية القرار قرار المجلس والموافق على أن يكون التصويت بالأيدي برفع ايده؟ 16 من 32. ● عدم موافقة على رفع الأيدي.

رفعت الحصانة عن النائب حماد لعدم توافر الكيدية. ● مبارك الحريص: لعدم توافر الكيدية رأت اللجنة رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد. ● سعدون حماد: كنا في لجنة الشكاوى وكان عدنا الأثري مدير التطبيقي، وكنا نناقش موضوع حمدان العنزي والأثري أخرج صورة مشوهة لحمدان العنزي وتكلمت معه على موضوع ابن نائبة المدير العام، وطلب أن يزودني بالمعلومات وعندما ذهبت للهيئة ووجدت مع نائبة

في الجامعة، وعندما يتصرف مسؤول ويتلاعب بإمال العام، وذلك نتيجة عدم رقابة الوزير، وعندما بلغ رئيس هيئة أسواق المال السابق سن التقاعد وبلغ 60 عاما تم رفع سن التقاعد الى 70 سنة. لكن تم تغيير اللائحة «بشخطة قلم»، المخالفات في الهيئات مستمرة، وهناك عدم وجود محاسبة. بند طلبات رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد جنح صحافة، جنح الروضة، وتقرير اللجنة

إعلانا حول البعثات وأخذوا المرتبة الأخيرة ومنهم ابن نائبة المدير العام وقبلوه وطوفوا المراتب الأولى. نائبة المدير العام تجاوزت وقيلت ولدها في البعثة ونسوا المراتب الأولى، ولا بد من تحقيق في هذا الشأن وإذا لم يصحح الوزير الأوجاج فسوف نصحه على منصة الاستجواب. الأحكام القضائية ماهرة من صاحب السمو، لا بد أن تنفذ. ● أحمد مطيع (نظام): فيما يخص استجواب وزير المالية السابق الشمالي، فانا من ضمن العشرة مقدمي طرح الثقة وكان محورا من ضمن المحاور التجاوزات على المال العام فله حرمة ولن نزايد على بعض، والتغطية على تجاوزات التامينات هذه جريمة بحق مقدمي الاستجواب. ● سعدون حماد: كلامي واضح ان استجواب وزير المالية حول 120 آياد ومن جيبه، وتم الاستجواب تغطية على تجاوزات التامينات، فإين صوت صاحب الصوت العالي؟ والتحقيق سيبين من شارك المدير العام في هذه التجاوزات.

## الكندري: وقف العمل بقرار تعديل صرف الدينار للموفدين

زف النائب فيصل الكندري بشرى للموظفين المتبعثين من ديوان الخدمة المدنية قائلا «نتمن استجابة مجلس الخدمة في اجتماعه الالثنين بوقف العمل بقرار معادلة صرف الدينار». وأكد الكندري في تصريح صحفي «نشكر مجلس الخدمة المدنية على استجابته السريعة لمطالبتنا بضرورة وقف العمل بقرار تعديل صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية لوفدي الديوان، مما سيساهم في مساعدة الموظف على

تحمل أعباء المعيشة في الدول الأجنبية». وقال إن موافقة الديوان على رفق العمل لمدة 6 أشهر بالقرار ستساعد على ترتيب أوضاع الموفدين، كما أن الوعود التي حصلنا عليها من المسؤولين تطمئن إلى إلغاء القرار، مشيرا إلى أن الديوان يحتاج إلى دراسة متأنية. وأشار الكندري إلى أن حل مشاكل المواطنين سواء الموظفين أو الطلبة أو المتقاعدون هو صلب عملنا بعد الرقابة والتشريع.

د.عبدالله الطريجي وفضل الكندري خلال الجلسة



د.عبدالله الطريجي وفضل الكندري خلال الجلسة



جانبا من جلسة أمس



فيصل الشايع و.عبدالحميد دشتي

## وزارة التعليم العالي

المعهد العالي للفنون الموسيقية



يعلن المعهد العالي للفنون الموسيقية عن فتح باب التعيينات لشغل وظيفة معيد بعثة لحملة البكالوريوس، ووظيفة مدرس مساعد لحملة الماجستير، ووظيفة أستاذ مساعد لحملة الدكتوراه للعام الدراسي 2014/2015 وذلك بناء على الشروط التالية:

**الشروط الخاصة بقسم الآلات الأوركسترا:**  
أستاذ مساعد: دكتوراه في العزف لتدريس الآلات التالية:  
فلوت - كونتراباص - إيقاع (percussion)  
مدرس مساعد - معيد البعثة: التخصص في العزف لتدريس الآلات التالية:  
فلوت - إيقاع (percussion)

**الشروط الخاصة بقسم الأصوات:**  
معيد البعثة: التخصص أصوات لتدريس مادة: الغناء الأوبرالي.

**الشروط الخاصة بقسم التربية الموسيقية:**  
أستاذ مساعد: دكتوراه في التخصصات التالية:  
التربية الموسيقية - تربية وعلوم الكمبيوتر.  
معيد البعثة: التخصص في التخصصات التالية:  
التربية الموسيقية

**الشروط الخاصة بقسم الموسيقى العربية:**  
أستاذ مساعد: دكتوراه في الموسيقى العربية لتدريس المواد التالية:  
صولفيج وقواعد الموسيقى العربية - قانون - ناي.  
معيد البعثة: التخصص في الموسيقى العربية لتدريس المواد التالية: ناي - صولفيج وقواعد الموسيقى العربية.

**الشروط الخاصة بقسم البيانو:**  
أستاذ مساعد: دكتوراه في العزف لتدريس الآلة التالية: بيانو.  
مدرس مساعد - معيد البعثة: التخصص في العزف الآلة التالية: بيانو.

**الأوراق المطلوبة:**  
1- السيرة الذاتية للمتقدم مدعمة بالمستندات الدالة.  
2- صورة الجنسية وصورة البطاقة المدنية.  
3- عدد (4) أربع صور شخصية حديثة (4/6).  
4- صورة طبق الأصل من شهادة البكالوريوس معتمدة من وزارة التعليم العالي للمتقدم بوظيفة معيد بعثة، وصورة طبق الأصل من شهادة البكالوريوس والماجستير معتمدة من وزارة التعليم العالي للمتقدم بوظيفة مدرس مساعد، وصورة طبق الأصل من شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه معتمدة من وزارة التعليم العالي للمتقدم بوظيفة أستاذ مساعد.

تقدم الطلبات بكمبيوتر وكيل المعهد العالي للفنون الموسيقية  
• يتم تلقي الطلبات في مدة أقصاها شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان من الساعة التاسعة صباحا حتى الواحدة ظهرا.



عبدالله المعيوف



حمدان العازمي



احمد لاري



دمحمد الحويطة

## الموافقة على المداولة الاولى لقانون إنشاء محكمة الاسرة



عبدالله التميمي



نبيل الفضل



احمد القضيبي



نادر العيسى

هناك أربعة أشهر مهلة. فيصل الكندري: أتمنى من الإخوان تشديد العقوبة على قضية السلاح. جمال العمر: قدمت تعديلا بزيادة مدة عمل القانون بخمس سنوات بدلا من سنتين نظرا للظروف الاستثنائية، والظروف التي دعنا إلى هذا القانون ما زالت قائمة، وضرورة بناء منظومة أمنية.

على المخالف. خلف دميتير: هذا القانون ضروري إذا استطعنا خلق قاعدة أمنية في بلدنا، لأن من أمن العقوبة أساء الأدب لا بد من تشديد العقوبة. وزير الداخلية محمد الخالد: أنا سعيد جدا بهذا النقاش، وأشكر الرئيس وأعضاء اللجنة. هذا قانون مدة سنتين، وفكرة الـ 4 أشهر الممنوحة هي المحل، عندما يكون هناك تفكير في العقوبة، وأنا مع التشدد في العقوبة، لأن

تلاوته كاملا. يوسف الزلزلة: أتمنى وزير الداخلية أن يوافق على تعديلنا ليكون لا يزيد على بدلا من لا تقل. جمال العمر: الخالف هو مدى إعطاء المشرع المرونة للقاضي، فلنصل إلى صيغة توافقية بتغيير كلمة «لا يزيد» بدلا من «لا تقل». روضان الروضان: إذا المتهم شعر بأن أقل عقوبة 5000 دينار قلن بهتم أصلا، وإذا كنا جادين في جمع السلاح فلنشد العقوبة

سعدون حماد: قدمت تعديلا على المادة الرابعة، حتى لا يلزم القاضي بخمس سنوات أو خمسة آلاف غرامة. عدنان عبدالصمد: ينبغي أن تعطي للقاضي مرونة فيجب ألا تزيد على 10 آلاف دينار، ولنترك الحرية للقاضي حتى تكون القضية تقييمية، حتى يكون هناك فرق بين «الطلقة» والأسلحة الثقيلة. سعود الحريجي: قدمت تعديلا أرجو من المقرر

المتروكة للقاضي؟! وجررت مناقشة التعديلات مادة مادة. المادة الرابعة: «يعاقب حمدان، فضلا عن أن كل التعديلات غير جوهريه. عدنان عبدالصمد: كل التعديلات لم يؤخذ بها، لأن الطلقة غير الـ R.B.L. والنص كما انتهت إليه اللجنة «يعاقب كل من حاز أو أحرز أسلحة بالحس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين بعد انقضاء المهلة المقررة في المادة (السادسة).

في لجانهم. عبدالله المعيوف (المقرر): لم يحضر من النواب مقدمي التعديلات إلا النائب سعدون حمدان، فضلا عن أن كل التعديلات غير جوهريه. عدنان عبدالصمد: كل التعديلات لم يؤخذ بها، لأن الطلقة غير الـ R.B.L. والنص كما انتهت إليه اللجنة «يعاقب كل من حاز أو أحرز أسلحة بالحس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار» فأين المرونة

رسميا قيمته 500 دينار حتى تكون هناك جدية، وهذا القانون موجود من مجالس متتالية. وجرى التصويت نداء بالاسم على رفع حصانة النائب نبيل الفضل وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 33، عدم موافقة 4، امتناع 3، الحضور 40. المجلس يرفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل. طلب النيابة رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي والقضية حث العاصمة (جنح الصالحية).

مبارك الحريص (المقرر): انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين برفع الحصانة عن النائب دشتي لعدم توافر الكيفية. عبدالحميد دشتي: الشاكي محمد جاسم الصقر ويقول أن عبدالحميد دشتي تلفظ بعبارات في مكان عام على مرأى ومسمع من أشخاص آخرين على نحو يחדش شرفه، وهذه جاءت أثر اجتماع أساء مرجعي ومعتقدي ووقفت مع الناس بجوار الجريدة، وأطلب رفع الحصانة عني.

يوسف الزلزلة: قدمت تعديلا بإلغاء سقف القانون، فمن الخطأ أن نحدد للقانون مدة محددة لأنه من الممكن تخيبة السلاح ويخرجه الحائر بعد 5 سنوات. مبارك الحريص: لا بد من وجود مدة زمنية محددة. وجرى التصويت على إلغاء الفترة الزمنية: 32 من 41 موافقة. مرزوق الغانم: أقتراح إحالة المشروع بقانون إلى اللجنة التشريعية حتى ترى أحكام الصياغة ويرد إلينا.

خلف دميتير متحدثا

عبدالحميد دشتي

جانب آخر من الجلسة

الشيخ سلمان الحمد وقبيل الشايع ويعقوب الصانع

الشيخ سلمان الحمد وقبيل الشايع ويعقوب الصانع

الشيخ سلمان الحمد وقبيل الشايع ويعقوب الصانع

الشيخ سلمان الحمد وقبيل الشايع ويعقوب الصانع

مرزوق الغانم: أقتراح أن تجتمع اللجنة التشريعية لدراسة الموضوع وتقديمه الأربعاء أو الخميس. أو تعقد لجنة مشتركة من التشريعية والداخلية والدفاع بعد الجلسة ويناقشون التقرير إلى ما شاء الله وغدا نقره، ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

عبدالحميد دشتي

عبدالحميد دشتي

عبدالحميد دشتي

عبدالحميد دشتي

عبدالحميد دشتي

عبدالحميد دشتي

د.يوسف الزلزلة: هذا القانون إضافة كبيرة جدا للتشريع في الكويت، وسيكون سببا لحل كثير من المشاكل والقضايا التي تعاني منها الأسر الكويتية ووضعها أمام مفترق طرق لحل مشاكلها، ما درجت عليه المحاكم من قبل في الطلاق أو الحضنة أو الارث دائما ما يواجه بطول الوقت وتأخير في القضاء والنيابة، فهذا القانون سيحل الإشكاليات.

عبدالرحمن الجبران

عبدالرحمن الجبران

عبدالرحمن الجبران

عبدالرحمن الجبران

عبدالرحمن الجبران

عبدالرحمن الجبران

عبدالرحمن الجبران

القانون الرزم الحكومة إنشاء جهة لها فائدة كبيرة وهي مركز تسوية النزاعات الاسرية في كل محافظة بحيث أن يذهبوا ليه ويساعدتهم في تخفيف الخلافات بطرق علمية، وهذا أمر محمود، وإذا كان هناك خلاف أسري يحل ولا يذهب إلى المحكمة إلا بعد جلسة في هذا المركز بوجود متخصصين في هذا المركز الذين يساعدون في حل هذه المشاكل، والقانون سينشأ في جميع المحافظات نيابة متخصصة في قانون الأسرة، وعندما تكون في كل محافظة متخصصة في شؤون الأسرة، ومن ضمن

مادة سادسة: يعفى من العقوبة المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر ذي صلة كل من يبادر بتسليم الأسلحة النارية غير المرخصة أو الذخائر أو المفرقات المحظور حيازتها أو إخراجها، إلى وزارة الداخلية خلال أربعة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

مادة سابعة: يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، ويلغى كل حكم أو نص يتعارض مع هذا القانون.

مادة ثامنة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخص تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة رابعة: يعاقب كل من حاز أو أحرز أسلحة أو ذخائر أو مفرقات غير مرخصة أو محظور حيازتها بالحس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين بعد انقضاء المهلة المقررة في المادة السادسة.

مادة خامسة: يعاقب بالحس لمدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على خمسين ألف دينار كل من يتاجر في سلاح ناري غير مرخص أو ذخائر أو مفرقات أو مكونات تصنيعها أو تهريبها أو تخزينها أو التعاقد مع المنظمات أو الخلايا الإرهابية لبيعها لها أو شرائها منها، وبمصادرة المضبوطات في جميع الأحوال.

بعد الاطلاع على الدستور. وعلى القانون رقم 16 لسنة 1960 باصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له.

انتقل المجلس إلى مناقشة المداولة الثانية لقانون جمع السلاح. عدنان عبدالصمد: يفترض أن هذا التقرير يأتي قبل يوم، فأرجو أن تعرف ما التعديلات، والتساؤلات واردة ولم نفهم الجدول. يوسف الزلزلة: نحن لدينا مشكلة مع اللجان، فلا يمكن أن يتم تقديم تقارير بهذه الطريقة وهذا منطوق بلجنة الأولويات، وتم الاتفاق مع رؤساء اللجان على أن تقدم التقارير الأسبوع الماضي، لكن نتيجة لعدم النصاب فنقع في هذه المشكلة والنواب لا يلتزمون

### قانون جمع السلاح والذخائر والمفرقات



سعد الخنفور



فارس العتبي



د.احمد بن مطيع



د.علي العمير

## الخالد: أوافق على التشدد في العقوبة لأن هناك مهلة 4 أشهر



عبدالله التميمي ونبيال الفضل يتوسطهما الشيخ سلمان الحمود



ياسر أيل



الجلس يصوت على تعديلات قانون جمع السلاح

استدعاء حكم من اهل الزوج وحكم من اهل الزوجة، فقد تسهل عملية المعالجة او المصالحة واتمنى تقديم اقتراح بان ينتدب رجل من اهل ورجل من اهلها والاستعانة باهل الخبرة.

● عبدالله الطريقي: حسب الإحصائيات في وزارة العدل ارتفعت نسبة الطلاق بنسبة كبيرة وكثير من الأسر لا تذهب الى المحاكم بسبب الكثير من القضايا

### الروضان: ضرورة تشديد العقوبة على المخالفين لقانون جمع السلاح



هذا المركز الذي يجمع الكلمة بين الزوجين لتجنب الطلاق من شأنه أن يستعين بحكم من أهله وحكم من أهلها، ولو كان هناك قاض يتسلم هذا المركز بالإضاق تكون الردود مكتوبة بعد المناقشة الأولى.

● فيصل الدويسان: مثل هذا القانون نحتاج إليه لاسيما في الوقت الذي كثرت فيه قضايا الطلاق، ولكن أخشى أن تسهل هذه الإجراءات قضايا الطلاق،

وحضانة ونفقة وغيرها، هناك كثير من المصطلحات التي تحتاج إلى تعريف مثل «مركز»، والمفروض «إدارات» لا «مركز»، وهناك خلاف بين قواعد وقوانين، وأقترح ان تكون الردود مكتوبة بعد المناقشة الأولى.

● فيصل الدويسان: مثل هذا القانون نحتاج إليه لاسيما في الوقت الذي كثرت فيه قضايا الطلاق، ولكن أخشى أن تسهل هذه الإجراءات قضايا الطلاق،

التطبيق ينبغي أن يكون أكثر دقة، القانون يحل مشاكل ومنازعات الأثر، وهناك أمر مهم جدا وهو أن الشباب الكويتي يتم منحهم الفرصة لإدارة هذه المراكز في المحافظات، ونتمنى ألا تتأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون لتسهيل منازعات الأسر.

● عودة الرويعي: القانون نقلته نوعية في حق التقاضي الأسري وترتيب شؤون الأسرة من طلاق

وصندوق للأسرة، كل هذه الركائز هي سبب لتقديم مشروع حضاري متكامل، والقانون الحالي هو ما ستأخذ به محكمة الأسرة لكن بعد إقرار الركائز السابقة.

القانون جاء متكاملا ستعرضه عليكم مادة مادة.

● عبدالله التميمي: ثقتنا في وزير العدل كبيرة جدا، فهذا أول قانون في عهده ونتمنى للقانون النجاح.

القضايا لها خصوصية وحساسية وتعلقها بأدق الأمور الأسرية، لذا اقتضى الأمر لعقد جلسات خاصة بعيدا عن الجلسات الإجرائية والجزائية.

تحقيقا لهذه الأهداف هناك ركائز في القانون هي اختصار درجات التقاضي واختصار نيابة متخصصة وإنشاء مراكز للتسويات للنظر في المنازعات الأسرية قبل الذهاب الى المحكمة، وكذلك قاض متخصص

مواده أن يجوز لصاحب الشأن أن يقدم طلبا الى مركز تسوية النزاعات قبل ذهابه الى المحكمة، ووضع خطوات كثيرة قبل النظر في قضية الطلاق وغيرها، واتمنى من المجلس الموافقة عليه.

● د.عبدالحاميد دشتي: من متطلبات التوصيات التي صدرت عن مجلس حقوق الإنسان في عام 2010 هي استكمال قوانين الأسرة، وتشريعات الأسرة، وهذه

## نص قانون محكمة الأسرة

### المادة الأولى

يعمل بأحكام قانون محكمة الأسرة المرافق، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه.

### المادة الثانية

على دوائر المحكمة الكلية التي تنظر قضايا الأحوال الشخصية أن تحيل من تلقاء نفسها الدعاوى المنظورة أمامها التي أصبحت من اختصاص محكمة الأسرة الى المحكمة الأخيرة، وذلك بالحالة التي هي عليها وبغير رسوم، وفي حالة غياب أحد الخصوم تقوم إدارة الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور أمام محكمة الأسرة المختصة التي أحييت إليها الدعوى.

وتنظر محاكم الأسرة الدعاوى التي تحال إليها تطبيقا لأحكام الفقرة السابقة دون عرضها على مركز تسوية المنازعات الأسرية المنصوص عليها في القانون المرافق. ولا تسري أحكام الفقرة الأولى على الدعاوى المحكوم فيها أو المؤجلة للنظر بالحكم وتبقى الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى خاضعة للقواعد المنظمة لطرق الطعن السارية قبل العمل بهذا القانون.

### المادة الثالثة

تستمر الدوائر الاستئنافية في نظر منازعات الأحوال الشخصية المرفوعة إليها والتي تدخل في اختصاص محكمة الأسرة وفقا لأحكام القانون المرافق ولم تكن مختصة بها محليا طبقا لهذا القانون، وتخضع الأحكام التي تصدر منها في هذه المنازعات للقواعد المنظمة لطرق الطعن فيها السارية وقت العمل بهذا القانون. وتستمر محكمة التمييز في نظر الطعون المرفوعة أمامها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون عن الأحكام الصادرة في منازعات الأحوال الشخصية التي أصبحت من اختصاص محكمة الأسرة.

### المادة الرابعة

يصدر وزير العدل القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون.

### المادة الخامسة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

### قانون محكمة الأسرة

**مادة 1:** تنشأ بكل محافظة محكمة تسمى «محكمة الأسرة» يكون لها مقر مستقل تتألف من دوائر تابعة لمحكمة المحكمة الكلية، ودوائر أخرى تابعة لمحكمة الاستئناف تختص دون غيرها بطعون الاستئناف التي يجيزها القانون على الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الكلية المشار إليها. ويتولى الإشراف على تلك الدوائر مستشار يندب له لذلك المجلس الأعلى للقضاء.

ويصدر بتحديد مقر محاكم الأسرة قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

**مادة 2:** تشكل دائرة الأحوال الشخصية الكلية بمحكمة الأسرة من ثلاثة قضاة أحدهم على الأقل بدرجة وكيل بالمحكمة الكلية، وتشكل الدائرة الاستئنافية من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف. وللمجلس الأعلى للقضاء، بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية، أن يعهد برئاسة كل أو بعض دوائر الأسرة بالمحكمة الكلية إلى مستشارين من محكمة الاستئناف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك طبقا للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من المجلس.

**مادة 3:** تختص محكمة الأسرة دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الأحوال الشخصية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 34 من قانون المرافعات المدنية والتجارية. ويشمل اختصاصها كافة الكويتيين وغير الكويتيين أيا كانت ديانتهم أو مذهبهم مع مراعاة قواعد الاختصاص الدولي الواردة

محكمة الأسرة قاضيا أو أكثر للأمر المستعجلة للفصل بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في الأمور التالية:

أ - المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تختص بها محكمة الأسرة.

ب - منازعات وإشكالات التنفيذ الوقتية الخاصة بالأحكام والأوامر الصادرة من محكمة الأسرة ودوائرها الاستئنافية. من الدوائر الاستئنافية بمحكمة الأسرة غير قابلة للطعن فيها بطريق التمييز، واستثناء من ذلك يجوز للنائب العام الطعن بطريق التمييز في تلك الأحكام إذا كانت تتضمن مساسا بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالنظام العام، ومنها الأحوال البينة بالمادة 338 من القانون رقم 51 لسنة 1984 المشار إليه.

ولا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة بالفرقة بين الزوجين أو باعتبار المفقود ميتا إلا بعد استنفاد طريق الطعن بالتمييز أو فوات ميعاد الطعن دون حصوله، وتفصل محكمة التمييز على وجه السرعة في الطعون المرفوعة إليها عن تلك الأحكام.

**مادة 14:** تخصص الجمعية العامة للمحكمة الكلية دائرة مدنية تعقد جلساتها في مقر محكمة الأسرة، وذلك للنظر فيما يلي:

أ - التظلمات من الأوامر الصادرة من قاضي الأمور الوقتية بمحكمة الأسرة في المسائل المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 11 من هذا القانون.

ب - دعاوى قسمة المال الشائع المتعلقة بالسكن الخاص بالأسرة والمطالبية بمقابل الانتفاع وتكاليف بنائه أو ترميمه.

ج - منازعات المحكمة الموضوعية المتعلقة بالأحكام والأوامر الصادرة من محكمة الأسرة ويكون الطعن بالاستئناف في الأحوال التي يجيزها القانون في الأحكام الصادرة من تلك الدائرة، أمام دائرة مدنية استئنافية تخصصها الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف وتعقد جلساتها بمقر محكمة الأسرة، ويجوز الطعن على الأحكام الصادرة من هذه الدائرة الاستئنافية وفقا للقواعد العامة للطعن على الأحكام البينة بقانون المرافعات المدنية والتجارية.

**مادة 15:** تنشأ بمقر محكمة الأسرة في كل محافظة، إدارة خاصة لتنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة طبقا لهذا القانون، تكون تابعة للإدارة العامة للتنفيذ المنصوص عليها في المادة 189 من قانون المرافعات ويندب لرئاسة هذه الإدارة أحد رجال القضاء ممن لا تقل درجته عن قاض من الدرجة الأولى.

ويباشر إجراءات التنفيذ وإعلانها من يندب من مأموري التنفيذ ومدنوبي الإعلان، ويلحق بالإدارة عدد من الموظفين، كما يندب لها عدد من رجال الشرطة للمعاونة في التنفيذ.

ويصدر بتنظيم إدارة التنفيذ بمحكمة الأسرة قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة العامة للتنفيذ.

**مادة 16:** ينشأ في كل محافظة مركز أو أكثر يخصص لتسليم المحضون ورؤيته، وتقوم وزارة العدل بإعداد هذه المراكز، وتجهيزها بما يلزم لتحقيق الغاية من الرؤية من تعاطف وتآلف أسري وصله للأرحام، ويوفر للصغير وذويه الأمان والطمأنينة والسكينة، ويلحق بها عدد مناسب من المتخصصين في شؤون الأسرة.

ويصدر وزير العدل قرارا بتنظيم شؤون المراكز المشار إليها ونظام العمل بها، وذلك بناء على اقتراح رئيس المحكمة الكلية بالتنسيق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

**مادة 17:** ينشأ «صندوق تأمين الأسرة» يتبع وزارة العدل وتتكون موارده مما يلي:

أ - مبلغ تخصصه الدولة سنويا في ميزانية وزارة العدل.

ب - التبرعات والهبات غير المشروطة.

وتخصص هذه الموارد لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة الأسرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقرباء، والتي تعتبر تنفيذها وفقا للأوامر المقررة لتنفيذ الأحكام، ويتم التنفيذ طبقا للقوانين التي تحددها اللائحة التي تصدرها الوزارة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء والتي تنظم إدارة الصندوق وكيفية صرف منه والرجوع على المحكوم عليهم بما يتم صرفه مع الأعباء والتكاليف اللازمة.

ويتولى المركز بعد سماع أقوال طرفي النزاع، تبصيرهم بجوانبه المختلفة وآثاره وعواقب التمادي فيه، ويبيد لهم مسائل الإرشاد في محاولة لتسوية النزاع ويدا حفاظا على كيان الأسرة.

ويخطر أصحاب الشأن للحضور بأي طريق يحقق الغرض منه، ويكون حضور ذوي الشأن بأشخاصهم أو بمن ينوب عنهم بموجب وكالة رسمية، وإذا لم يحضر أحد أطراف النزاع، بعد ثبوت إخطاره بجلسة النظر في تسوية، جاز اعتباره رافضا لإجراء التسوية.

ويجوز للمركز عند إجراء التسوية الاستعانة برأي أي من علماء الدين أو من الاختصاصيين الاجتماعيين أو النفسيين المقيدين بجدول خاص يعد لذلك في المحكمة الكلية.

ويصدر قرار من وزير العدل بوضع قواعد اختيار هؤلاء الاختصاصيين وإجراءات قيدهم في الجدول، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

**مادة 10:** يجب أن تنتهي التسوية طبقا للمادة السابقة خلال 30 يوما من تاريخ تقديم الطلب ويتعين عدم تجاوز هذه المدة إلا باتفاق الطرفين وبعد أقصى لا يجاوز 60 يوما، فإذا تم الصلح في هذا الأجل ولم يكن فيه ما يخالف أصول الشريعة أو النظام العام أو الآداب يتولى رئيس مركز تسوية المنازعات الأسرية أو من ينوب عنه في ذلك من العاملين بالمركز، إثباته في محضر يوقعه أطراف النزاع شخصيا أو بوكيل مفوض بالصلح بحضور الجلسة التي تم فيها، ويرفع الأمر لرئيس الدائرة المختصة ليندبه بالصيغة التنفيذية وينتهي به النزاع في حدود ما تم الصلح فيه.

وإذا لم تسفر الجهود عن تسوية النزاع وديا في جميع عناصره أو بعضها، وأصر الطالب على استكمال السير فيه، يجرى رئيس المركز أو من ينوب عنه في ذلك من العاملين بالمركز محضرا بما تم يوقع من أطراف النزاع ثم يرسله الى إدارة كتاب محكمة الأسرة المختصة في موعد غايته 7 أيام من تاريخ طلب أصحاب الشأن وترفق به تقارير الخبراء إن وجدت، وذلك تمهيدا للسير في الإجراءات القضائية وفقا للقانون.

ولا تغني مساعي التسوية الودية التي يجريها المركز عما تلتزم به محكمة الأسرة، عند نظر دعاوى التفريق للضرر من اتباع القواعد المنصوص عليها في المواد من 127 الى 132 من قانون الأحوال الشخصية.

**مادة 11:** يختص قاضي الأمور الوقتية بمحكمة الأسرة وهو من يندب لذلك من قضاتها بإصدار أمر على عرضة في المسائل التالية:

أ - الإحقة في مؤخر الصادق.

ب - النفقة المؤقتة ونفقة العدة والمتعة.

ج - منازعات رؤية المحضون.

د - الإذن بسفر المحضون خارج البلاد وطلب منع سفره.

هـ - الإذن باستخراج جواز سفر للمحضون وتجديده وتسليمه.

و - الإذن باستخراج شهادة الميلاد والبطاقة المدنية للمحضون وتسليمها.

ز - تسجيل المحضون بالمدارس الحكومية أو بالمدارس الخاصة.

ح - تعيين المساعد القضائي طبقا للمادة 107 من القانون المدني.

ط - الإذن للولي أو الوصي بالتصرف في مال الصغير في حالة الضرورة مع مراعاة القيود الواردة بالمواد من 127 الى 137 من القانون المدني.

ويصدر الأمر طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 163 من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ويتم التظلم منه وفقا للمادة 164 من ذات القانون فيما عدا الأوامر الصادرة في المسائل المبينة بالفقرات من (هـ) الى (ط) من الفقرة السابقة، فيكون التظلم منها أمام الدائرة المدنية البينة بالمادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

**مادة 12:** تخصص الجمعية العامة للمحكمة الكلية في مقر



فيصل الدويسان



سلطان الغيصم



دمنصور الظفيري



ماضي الهاجري

## أبل: وزّعنا وحدات وقسائم ومنازل مدينة صباح الأحمد بالكامل



الشيخ محمد العبدالله و. خليل عبدالله



سيف العازمي والشيخ محمد العبدالله



م. محمد الهدية



د.عودة الرويحي

بالاسم على المداولة الثانية لقانون جمع السلاح وكانت النتيجة كالتالي: موافقة: 46 عدم موافقة: 0 امتناع: 0 الحضور: 46

وزير الداخلية: نشكر اللجنة التشريعية والرئيس واتعهد بان نعمل به بكل شفافية ووضوح وبوادر التعاون بدأت واكثر من عائلة اتصلت بنا لتسليم الاسلحة واتعهد بالاحتفاظ بديننا وتقاليدينا في عملية دخول المنازل. ونشكر وفتنكم معنا خاصة في فترة اله اشهر واكرر شكري وحفظ الله الكويت من كل مكروه.

د. عبدالرحمن الجبران: اشيد بهذا القانون لان جزءا كبيرا من القانون له علاقة بالظروف التعليمية، وعندنا تيارات فكرية تسعى الى التغيير من خلال السلاح، وعلى معالي الوزير تفهم الشريحة المستهدفة اميركا الى الآن لم تستطع ضبط عملية السلاح.

عدنان عبدالصمد: شكر لمن ساهم في هذا التشريع وقضية الاربعة اشهر تحتاج الى اعلام وتوعية ولديكم مهلة لتسليم ما لديكم من اسلحة وبحاجة الى حملة اعلامية.

محمد طنا: نشكر الاخوان في لجنة الداخلية والدفاع وبنفسه.

محمد الحويلة: نشكر وزير الداخلية علي العمل على تطوير المنظومة الامنية وحماية الامن الوطني وهو مسؤولية كل مواطن كويتي.

عبدالله التميمي: نبارك للمجلس على اقرار هذا القانون ونتمنى للوزير التوفيق في تطبيق هذا القانون، المجتمع الكويتي جبل على التآخي والمحبة والسلام.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة الى يوم غد الساعة التاسعة صباحا.

عدم موافقة: 0 امتناع: 0 الحضور: 48 وافق المجلس على المداولة الاولى لمشروع قانون بشأن انشاء محكمة الأسرة.

ديوسف الزلزلة: لنصوت مباشرة على المداولة الاولى وتقدم التعديلات في المداولة الثانية. جمال العمر: اقترح استكمال كشوف المسجلين

خلال مناقشة المواد. وجرى التصويت على المشروع نداء بالاسم تماما للمداولة الاولى وكانت النتيجة كالتالي: موافقة: 48

الجلسة القادمة. جمع السلاح وانتقل المجلس الى مناقشة قانون جمع السلاح. وجرى التصويت نداء الحضور: 46



محمد الجبري



انس الصالح



يعقوب الصانع متحدثا



الشيخ محمد الخالد وسعود الجريجي



م.عبدالعزيز الإبراهيم و خليل الصالح



م.عادل الخرافي وروضان الروضان

مثل المخدرات والجرائم وبالتالي نتمنى ان تكون هناك مواقع بعيدة عن المحاكم الأخرى حتى تكون هناك خصوصية، وأريد النواب في حاجتنا الى مستشارين مؤهلين وعلى مستوى عال، لأن الهدف هو حل القضايا قبل احالتها الى المحاكم.

وجود التسويات من خلال الصندوق لهذه الأسرة وهذا موضوع مهم، خاصة فيما يتعلق بدفع النفقات. وتسا الأيمن العام طلبا بغفل باب النقاش. (موافقة عامة).

وزير العدل يعقوب الصانع: هذا المشروع يحسب لمجلسكم الموقر فهناك اقتراحات قدمت جيدة جدا من النواب والحكومة، اعضاء اللجنة اخذوا بهذه الاقتراحات والمشروع وانتهوا بهذا التشريع وأهم مميزات القانون انشاء محكمة في كل محافظة تسمى محكمة الأسرة، لتوفير الخصوصية لخصوصية دوائر الأحوال الشخصية، وليس من الحكمة ان تكون هذه المحكمة قريبة من المحاكم الجزائية، وهناك نيابة للأحوال الشخصية وبذلك وصلنا الى الغاية المرجوة من هذا القانون.

وفي حال دب الخلاف بين الزوج والزوجة حتى يصل الى الاطفال وترفض الحاضنة تسليم الابن الا عن طريق المخفر ويعكس ذلك جوانب نفسية يتعرض لها الأطفال، وكذلك المرأة تحتاج بعد طلاقها الى النفقة، فالقانون الحالي في خلال 4 جلسات تحصل على نفقة مؤقتة، لأنها بحاجة حقيقية الى هذه النفقة المؤقتة ولذلك انشى صندوق تأمين. لتحصل النفقة.

الواقع العملي انه لا تستطيع ان توفر محكمة ثلاثية في المحاكم العادية ولهذا ارتأينا ان تكون هناك محاكم متخصصة.

القانون. وفي حال دب الخلاف بين الزوج والزوجة حتى يصل الى الاطفال وترفض الحاضنة تسليم الابن الا عن طريق المخفر ويعكس ذلك جوانب نفسية يتعرض لها الأطفال، وكذلك المرأة تحتاج بعد طلاقها الى النفقة، فالقانون الحالي في خلال 4 جلسات تحصل على نفقة مؤقتة، لأنها بحاجة حقيقية الى هذه النفقة المؤقتة ولذلك انشى صندوق تأمين. لتحصل النفقة.

الواقع العملي انه لا تستطيع ان توفر محكمة ثلاثية في المحاكم العادية ولهذا ارتأينا ان تكون هناك محاكم متخصصة.

القانون. وفي حال دب الخلاف بين الزوج والزوجة حتى يصل الى الاطفال وترفض الحاضنة تسليم الابن الا عن طريق المخفر ويعكس ذلك جوانب نفسية يتعرض لها الأطفال، وكذلك المرأة تحتاج بعد طلاقها الى النفقة، فالقانون الحالي في خلال 4 جلسات تحصل على نفقة مؤقتة، لأنها بحاجة حقيقية الى هذه النفقة المؤقتة ولذلك انشى صندوق تأمين. لتحصل النفقة.

الواقع العملي انه لا تستطيع ان توفر محكمة ثلاثية في المحاكم العادية ولهذا ارتأينا ان تكون هناك محاكم متخصصة.

القانون. وفي حال دب الخلاف بين الزوج والزوجة حتى يصل الى الاطفال وترفض الحاضنة تسليم الابن الا عن طريق المخفر ويعكس ذلك جوانب نفسية يتعرض لها الأطفال، وكذلك المرأة تحتاج بعد طلاقها الى النفقة، فالقانون الحالي في خلال 4 جلسات تحصل على نفقة مؤقتة، لأنها بحاجة حقيقية الى هذه النفقة المؤقتة ولذلك انشى صندوق تأمين. لتحصل النفقة.

22272748 - 22272749

إعلانات الدليل

**شقق جديدة للإيجار بالسائمية**  
قطعة (3)  
شارع يوسف الصناعي  
66633075  
99633114

**مفقود جواز سفر مصري**  
رقم / 08187487  
باسم / محمود بسيوني محمود عبد  
الرجاء ممن يجده تسليمه  
للمسافة المصرية أو الاتصال على  
99778522  
60088023

**هل تعلم ما في داخل دكت التكيف المركزي؟**  
الآتربة والغبار العوالق ووبر السجاد الحشرات والقوارض الفطريات والعفن الأوساخ والدهون الملوثات الكيماوية  
ما لا تستطيع رؤيته قد يقضي عليك ! العناية مجاناً  
نقوم بتنظيف وتعقيم دكت التكيف المركزي من الداخل والقضاء على جميع أنواع الفيروسات مع توثيق الخدمة على CD  
كلين رايت 2481 4900 - 9919 7948

**خزانات الزامل**  
الرواد في تحسين الجودة العالمية  
● نهتم بصحتكم مصنوعة من مادة البولي إيثيلين للحماية من أشعة الشمس والحرارة وتمنع تكون الفطريات والطحالب والبكتيريا.  
● نهتم بالابتكار بتقنية القولية من اربع طبقات وبأعلى المواصفات.  
حاصل على شهادة الأيزو TUV GERT ISO 9002  
صناعة سعودية  
من 100 الى 6360 جالون  
حولي ت / ٢٢٦١٢٦٠٠ - ٢٢٦١٢٩٠٠ - ٦٥٨١١٧٤٧

**خزان نعمة**  
اسأل عن الخدمات المجانية خزانات مياه GRP مستقبل أنظمة تخزين المياه  
● الخزانات 4 طبقات معزول مستوع من البولي ايثيلين النقي. ● مصنع النيا قحطمة واجسدة دون وصلات. ● أحجام مختلف من ١٥٠ الى ٥٠٠٠ جالون. ● كثافة عشرون عاماً.  
٢٤٨٣٩٤٠٣ - ٢٤٨٣٩٤٠٣ - ٢٤٨٣٩٤٠٣

**إعلان**  
تقدم: ١- محمد عبدالله مرزوق الرشيدى ٢- شمسه عبدالله مرزوق الرشيدى أصحاب شركة لؤلؤة القرنين للمقاولات العامة للمباني ت. يعطى إلى إدارة الشركات بوزارة التجارة: - تعديل الكيان القانوني للشركة من تضامنية إلى ذات مسؤولية محدودة. يرجى ممن له اعتراض أن يتقدم للإدارة المذكورة خلال ستين يوماً من تاريخ نشر الاعلان باعتراض خطى مرفقا به سند المديونية والا فلن يؤخذ بعين الاعتبار.

**إعلان**  
تقدم: ١- محمد عبدالله مرزوق الرشيدى ٢- شمسه عبدالله مرزوق الرشيدى أصحاب شركة قوه العصور العالمية للمقاولات وتنظيف المباني والطرق / ت. يعطى إلى إدارة الشركات بوزارة التجارة: - تعديل الكيان القانوني للشركة من تضامنية إلى ذات مسؤولية محدودة. يرجى ممن له اعتراض أن يتقدم للإدارة المذكورة خلال ستين يوماً من تاريخ نشر الاعلان باعتراض خطى مرفقا به سند المديونية والا فلن يؤخذ بعين الاعتبار.